### دعا رئيس الحكومة كي يصبح مشروع «شركة كهرباء زحلة» مشروعاً نموذجياً لجميع المناطق

# نكد: «التقنين سيلامس ٢٠ ساعة صيفاً.. والحل بالسماح لكهرباء زحلة بإنتاج الطاقة»

زحلة ـ أحمد موسى
ahmedmousa22@hotmail.com

تستمر النقاشات وتبادل الاتهامات حول من يعرقل ملف الكهرباء ومن يفتح الطريق لتسيير الملف، في ظل الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالتيار الكهربائي وسط تفاقم الأزمة والتأخر في تنفيذ مشاريع وزارة الطاقة، وفي ظل تفاقم أزمة التقنين التي ألهبت المواطن وشلّت الحركة الإقتصادية، وانعكست سلباً على القطاع الصناعي برمته. في حين كثرت الحملة النيابية على وزير الطاقة والمياه جبران باسيل، منددة بأدائه، لتأتي مأساة عمال غبّ الطلب وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان لا تنتهي فصولها.

وتحذيرات وزير الطاقة جبران باسيل بشأن وضع الكهرباء، ووعده اللبنانيين بصيف ملتهب بـ «التقنين» القاسي، أكد عليه مدير عام كهرباء زحلة أسعد نكد، الذي وعد أيضاً بأن صيف لبنان ٢٠١٢ سيلتهب تقنيناً.. وفي كل مرة يضاف إلى التحذيرات تحذير جديد. وأمام ما ينتظر اللبنانيين من «لهيب»، كان لنكد تأكيد على حلٍ بحوزته، يقضي بإعطاء الطاقة ٢٤/٢٤ إذا ما سمح له بذلك.. أزمة الكهرباء في لبنان فضيحة كبرى ومدوية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، إذ بعد أكثر من عشرين سنة على انتهاء الحرب الأهلية المشؤومة، وبعد أكثر من عقدين على وثيقة الوفاق الوطني، وبعد حروب متتالية وهدن كثيرة داخلية وخارجية، معلنة وغير معلنة، رسمية وغير رسمية، ورغم الأموال الطائلة التي دفعها اللبنانيون من جيوبهم على مدار عقدين من الزمن، ورغم تعدد القوى السياسية التي تناوبت وتداورت على هذه الوزارة، ما زال لبنان يعيش حالة كارثية على مستوى الكهرباء، في زمن باتت حياة الناس مرتبطة ارتباطاً يكاد يكون عضوياً بوجود التيار الكهربائي، بدءاً من الآلات المنزلية العاملة على الكهرباء، وما أكثرها، مروراً بأجهزة الحاسوب في الشركات والمصانع وبين يدي الأفراد، وصولاً إلى استخراج المياه من الأبار الجوفية وتوزيعها على القرى والبلدات والمزارعون عبر محطات الضخ.

ومشكلة الكهرباء المزمنة عنوان اللقاء الحواري الذي دعا اليه نادي ليونز ـ زحلة وأقيم في غرفة التجارة وفي سعدنايل، مع مدير عام كهرباء زحلة أسعد نكد، الذي طالب الدولة اللبنانية «السماح لكهرباء زحلة بمعاودة نشاطها بانتاج الطاقة الكهربائية وتغذية المناطق والبلدات تحت نفوذ توزيعها للطاقة». داعياً رئيس الحكومة كي يصبح مشروع شركة كهرباء زحلة «مشروعاً نموذجياً لجميع المناطق والتي تغذي ما يفوق ٥٠ألف مشترك».

وأشار نكد، إلى أن هذا المشروع هو «حل نهائي لأزمة الكهرباء» التي تتخبط فيها منطقة البقاع الأوسط، والتي مر على وجودها أكثر من عقدين من الزمن»، كما أنه حل قانوني يقوم على أساس تشريعي، يتمثل بدفتر شروط الإمتياز وقانون قطاع الكهرباء، ويتماشى مع التوجه العام للدولة ولباريس٣، في أن الحل النهائي يكمن في إنتاج الطاقة محلياً وبفائض لمواجهة الطلب المتزايد، إضافة إلى حل يحقق «اللامركزية الكهربائية واستقلالية انتاج التيار الكهربائي» في منطقة البقاع الاوسط، بمعزلٍ عن المشاكل التي يمكن أن تسببها المعامل الاخرى وخطوط النقل التابعة لكهرباء لبنان، كما هو حاصل حالياً بموضوع خط المنصورية.

وفيما شدّد رئيس نادي ليونز ـ زحلة نقولا قرعوني في حديثه لـ«كواليس»، عقب ندوة حوارية حول الكهرباء مع مدير عام كهرباء زحلة أسعد نكد، في غرفة التجارة والزراعة والصناعة في زحلة، على «أهمية مشروع شركة كهرباء زحلة بإنتاج الطاقة للتخلص من التقنين الكهربائي الذي يعيشه المواطنون في البقاع».

## نكد

رأى مدير عام شركة كهرباء زحلة أسعد نكد إلى أن أساس وجود مشروع شركة كهرباء زحلة هو في انتاج الطاقة. لذلك المعمل المنوي انشائه سيكون ضمن شروط بيئة يخلق فرص عمل في البقاع يؤمن الطاقة لخمسين ألف مشترك بقدرة ٦٠ميغاواط.

أضاف نكد: أن مشروعنا هو للجميع بعيداً عن «التجاذبات السياسية»، لذلك يجب «عدم تسييس قضية الكهرباء». ولفت نكد، إلى أن «التقنين الكهربائي في البقاع وصل إلى ١٨ساعة يومياً وسيصل لـ٢٠ساعة في هذا الصيف». لذلك نحن «مقبلين على صيف حار وتقنين قاسي في الكهرباء»، وبالتالي المولدات الخاصة «ليست هي الحل لمشكلة الكهرباء فيما وزير الطاقة عمل على تشريعها من خلال اصدار تسعيرة شهرية صادرة عنه بـ٥٠٠ليرة للكيلوواط» كما هو الحال بالمازوت والبنزين.

## كهرباء زحلة.. لديها الحل

أضاف نكد، أن «شركة كهرباء زحلة قادرة على حل أم المشاكل في البقاع، أي التقنين، وتأمين التيار الكهربائي لكل المناطق والقرى التي تتغذى من كهرباء زحلة حالياً، في فترة سنة ونصف السنة، مع التوفير في الاكلاف المالية بنسبة تتجاوز الـ٣٠٪ عما يتكبده المواطن البقاعي، الذي بات ضحية جشع أصحاب المولدات الخاصة في ظل التقنين القاسي المفروض من كهرباء لبنان، لكن الغبار قد أخفى معالم الكتب ومئات المراجعات التي اصطدمت بإهمال وزارة الطاقة والمياه لأي من هذه الحلول، رغم أن مشاريع قدمها وزراء طاقة سابقون تتشابه الى حد كبير مع مشروع كهرباء زحلة المقدم لحل أزمة التقنين القاسي في نطاق تغذيتها».

وأوضح نكد، أن تعرفتنا ستكون بين ١٥٠و٢٠٠ليرة، داعياً وزير الطاقة «الموافقة» إلى السماح لكهرباء زحلة بإنتاج الطاقة وفقاً لدفتر الشروط الموضوع لديهم من قبلنا، ولتكن «تجربتنا» على المحك، وليكن مشروعنا نموذجي نسير به، متسائلاً ما هي المشكلة في ذلك؟ فنحن لسنا ضد الوزير ولا ضد أحد في الدولة، فمشروعي ليس ضد أحد بل مع المنطقة. صحيح أننا نعمل لنربح، فلا أحد يعمل ويخسر، المهم أننا نربح بشرف ولا نسرق، ونعمل تحت سقف القانون والدولة.

## ليفرج عن المشروع وليسمح بالإنتاج

وفيما كشف نكد أنه يملك «المقترح القانوني والعملي لحل أزمة الكهرباء المستفحلة ضمن نطاق إمتياز الشركة، الذي يرتكز على حق كهرباء زحلة في إنتاج الكهرباء وتوزيعها ضمن نطاق إمتيازها، وفي هذا الاطار قدمت الشركة مشروعاً العام٢٠٠٨ لو أن الدولة وافقت عليه في حينه لكان البقاع الأوسط ينعم اليوم بتغذية ٢٤ساعة». أكد أنه بعث بكتاب إلى وزارة الطاقة، وفيه، أنه طالما أن التقنين قائم سنستمر في التغذية ٢٤/٢٤ساعة وبكلفة أرخص، وخدمة أفضل، وعندما تتوفر كهرباء لبنان ٢٤/٢٤ساعة، ونحن على استعداد أن نبيع بكلفة أقل من تعرفة كهرباء لبنان وليس حسب تعرفتهم.

ورأى أن «الحل الذي يقدمه» سهل التحقيق، ولا يكلف الدولة فلساً واحدا، بل يغذي خزينتها العامة ويخفف العبء الثقيل الذي يرزح تحته المواطنون جراء الوضع الحالي. ويتلخص في معاودة شركة كهرباء زحلة المساهمة إنتاج الكهرباء، وتوزيعها إستناداً إلى دفتر شروط إمتيازها الحصري الذي يمنحها هذا الحق. ذلك أن الشروط، التي على أساسها توقفت الشركة عن الانتاج لقاء شراء الطاقة الكافية لخدمة المستهلك على مدار الساعة من مؤسسة كهرباء لبنان، لم تعد موجودة، والظروف التي أوجدتها أصلا، وهو فائض الانتاج لدى المؤسسة، زالت كليا».

ولفت نكد، إلى أن تعرفة شركة كهرباء زحلة ستكون أقل من الفاتورتين بـ٤٠٪ يُرضي جميع المواطنين بعيداً عن الاحتكار، داعياً رئيس الحكومة كي يصبح مشروع شركة كهرباء زحلة مشروع نموذجياً لجميع المناطق.

## غياب القرار السياسي

أضاف: «لا يوجد قرار سياسي لحل ازمة الكهرباء في لبنان»، داعياً إلى السماح لشركة كهرباء زحلة بالانتاج فيما المشترك والمواطن هو الذي يحاسب، مؤكداً، أن التعرفة الحالية هي تعرفة مدعومة وتخسر الدولة والبنك

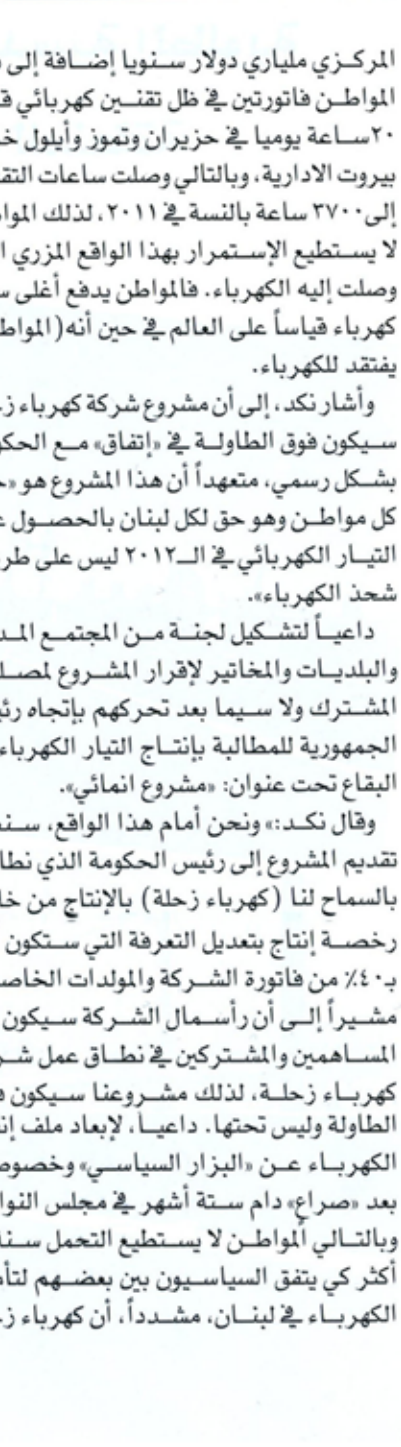

المركزي مليارَي دولار سنويا إضافة إلى دفع المواطن فاتورتين في ظل تقنين كهربائي قاس ٢٠ساعة يوميا في حزيران وتموز وأيلول خارج بيروت الادارية، وبالتالي وصلت ساعات التقنين إلى٣٧٠٠ ساعة بالنسة في ٢٠١١، لذلك المواطن لا يستطيع الإستمرار بهذا الواقع المزري التي وصلت إليه الكهرباء. فالمواطن يدفع أغلى سعر كهرباء قياساً على العالم في حين أنه (المواطن) يفتقد للكهرباء.

وأشار نكد، إلى أن مشروع شركة كهرباء زحلة سيكون فوق الطاولة في «إتفاق» مع الحكومة بشكل رسمي، متعهداً أن هذا المشروع هو «حلم كل مواطن وهو حق لكل لبنان بالحصول على التيار الكهربائي في الـ٢٠١٢ ليس على طريقة شحذ الكهرباء».

داعياً لتشكيل لجنة من المجتمع المدني والبلديات والمخاتير لإقرار المشروع لمصلحة المشترك ولا سيما بعد تحركهم بإتجاه رئيس الجمهورية للمطالبة بإنتاج التيار الكهرباء في البقاع تحت عنوان: «مشروع انمائي».

وقال نكد:» ونحن أمام هذا الواقع، سنعيد تقديم المشروع إلى رئيس الحكومة الذي نطالبه بالسماح لنا (كهرباء زحلة) بالإنتاج من خلال رخصة إنتاج بتعديل التعرفة التي ستكون أقل بـ٤٠٪ من فاتورة الشركة والمولدات الخاصة، مشيراً إلى أن رأسمال الشركة سيكون من المساهمين والمشتركين في نطاق عمل شركة كهرباء زحلة، لذلك مشروعنا سيكون فوق الطاولة وليس تحتها. داعيا، لإبعاد ملف إنتاج الكهرباء عن «البزار السياسي» وخصوصاً بعد «صراع» دام ستة أشهر في مجلس النواب، وبالتالي المواطن لا يستطيع التحمل سنة أو أكثر كي يتفق السياسيون بين بعضهم لتأمين الكهرباء في لبنان، مشدداً، أن كهرباء زحلة تستطيع تأمين الكهرباء قبل الجميع حسب دفتر الشروط، وهذا حق مكتسب لنا، ويخلق فرص عمل ضمن حلقة إقتصادية بقاعية أقرب إلى المستدامة.

وأكد نكد، أن لا تعديات وسرقات على شبكة كهرباء زحلة، فيما مؤسسة كهرباء لبنان تشكو من السرقات، حيث سجلت نسبة الهدر على شبكة كهرباء زحلة بمعدل ٤٪ فيما الهدر ضمن كهرباء لبنان ٤٠٪، كل ذلك بسبب الثقة بيننا وبين المواطن الذي لا يملك اليوم ثقة بمؤسسات الدولة.

وختم أسعد نكد، ان كلفة انشاء المعامل من قبل الدولة اللبنانية هي مليار و٢٠٠مليون دولار، سائلاً: من أين سيصار إلى تأمينها؟ فالدول الأوروبية تتعرض لأزمات مالية، فمن هي الجهة التي ستقوم بإعطاء الدولة اللبنانية قروضاً بهذه القيمة؟ وسط ركود اقتصادي ومالي عالمي. ليؤكد، نحن نعمل على «تحقيق حلم البقاعيين بإنتاج الكهرباء٢٤/٢٤».

## العمّار

وقال عادل العمّار صاحب مؤسسة صناعية (أفران العمّار في سحمر) في البقاع الغربي والتي تشغّل عشرات العائلات. لـ«كواليس»: «معاناة المواطن مع الكهرباء والتقنين القاسي الذي بلغ ذروته ليس محصوراً في منطقة بقاعية دون أخرى، بل ينسحب على كامل البقاع، الذي يعاني تقنيناً قاسياً متجاوزاً الـ١٨ساعة/٢٤ساعة، ما انعكس سلباً على الحياة العامة، فشلّ الحركة الإقتصادية والصناعية، مكبداً أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية خسائر فادحة ناهيك عن تعطيلها الذي وصل إلى حد الإقفال. وفي سياق ذات الصلة، فإن «المعطيات الاقتصادية والصناعية توضح أن الإسراع في بت مشروع الكهرباء وتوفر الطاقة ٢٤/٢٤ساعة، كفيل بزيادة معدلات النمو الإقتصادي بشكل كبير وإدخال موارد مالية كبيرة إلى خزينة الدولة، وتوفير مئات فرص العمل وتنشيط الحركة الإقتصادية في الأسواق البقاعية والمؤسسات السياحية والإقتصادية والصناعية».

ليختم العمّار متخوفاً من إنفلات الوضع بسبب تلك السياسات القاصرة التي يعتمدها أصحاب القرارات في خلط الخاص بالعام، بل وتنتفي عندهم المصلحة العامة بهدف تكريس مصالحهم الخاصة، وكل ذلك يؤدي إلى إفراغ المنطقة من أصحابها.

## جلّول

لينسحب هذا الواقع المأساوي على أصحاب المصالح الصناعية، فبسام جلّول صاحب معمل لصناعة المجالي والرخاميات على طريق الشام الدولية (محلّة ديرزنون ـ برالياس)، يبدأ بالسؤال عن أسباب تدني ساعات التغذية للتيار في أوقات غير مألوفة له، «بنعرف بموسم السياحة بتدنا ساعات التغذية في النهار، نعوضها في الليل»، إنما في شهري أيار وحزيران كانت تزيد ساعات التغذية في النهار والليل، أما أن تتراجع اليوم لتصل إلى ٤ساعات، «هذا أوقعنا في كارثة وخسائر كبيرة»، ما أدى إلى وقف المعدات التي تعمل «على ثلاثة خطوط»، VZ.3. وإيقاف عدد من العمّال، الذين يشكلون مورد عيش لعشرات العائلات. كون المولدات الموجودة في منطقة برالياس لا تؤمن له كهرباء لمثل هذه المعدات الصناعية، سوى لآليات التبريد الأخرى والاضاءة وغيرها. لافتاً إلى أن التسعيرة للمولدات الخاصة «كذبة كبيرة، ما في حدا يردعهم، كل ما زاد التقنين كلّما زاد تحكمهم برقابنا أكثر»، موضحاً أنه يدفع ثمن كل كيلو واط ١٠٥٠ليرة.